الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/10242
16 September 1975
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثلاثون

طلب ادراج بند اضافي في جدول أعمال الدورة الثلاثين

قضيـــة قـــبرص

رسالة مؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ من الممثل الدائم لقـــــبرص لدى الأمم المتحدة موجهة الى الأمين العام

أتشرف بأن أطلب ، بناء على تعليمات من حكومتي ، وبموجب المادة ١٥ من النظـــــام الداخلي ، ادراج بند اضافي في جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة بعنـــــــوان " قضية قبرص " .

وقد أرفقت بهذه الرسالة مذكرة ايضاحية تتعلق بهذا الطلب وذلك وفق أحكام المادة ٢٠ من النظام الداخلي .

(توقيع) زينون روســـــيديس
السفير
والممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

مرفـــــق

مذكرة ايضاحيـــة

١ — كانت قضية قبرص بندا مدرجا في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، وقد وصف الوضع الاجمالي السائد آنذاك في المذكرة الايضاحية المرفقة ، بطلب ادراج البند في الدورة المذكورة (أ) .

٢ — اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٢١٢ (د — ٢٩) المؤرخ في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، بما في ذلك صوت تركيا المؤيد .

٣ — في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ، أيد مجلس الأمن بقراره ٣٦٥ (١٩٧٤) قرار الجمعية العامة المذكور مما أعطاه صفة الالزام . وطلب مجلس الأمن ، علاوة على ذلك ، الى الأطراف المعنيين تنفيذ القرار المذكور في أسرع وقت ممكن ، وطلب الى الأمين العام اعلام مجلس الأمن بسير التنفيذ .

٤ — أصدر الأمين العام ، امتثالا للقرار المذكور أعلاه ، مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، وموجهة الى الأطراف المعنية ، وهي تركيا وقبرص واليونان يطلب منها تقديم جميع المعلومات ذات الشأن في موعد مبكر بشأن الخطوات التي اتخذتها أو تزمع اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩) (أنظر المرفق الأول أدناه) .

٥ — واستجابت حكومة قبرص فورا الى مذكرة الأمين العام الشفوية في ١ شباط / فبراير ١٩٧٥ (أنظر المرفق الثاني أدناه) قائلة أنها قد اضطلعت بكامل مسؤولياتها المترتبة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩) وقرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤيد له ، وأشارت الى أن مسؤولية عدم تنفيذ القرار المذكور ولا سيما تلك الاجزاء التي وصفت بأنها " عاجلة " تقع كلية على عاتق تركيا بوصفها المسؤولة عن مثل هذا التنفيذ المبكر . ويتضمن الرد تفاصيل الحالة الخطيرة في قبرص، الناتجة عن عدم التنفيذ هذا ، والتي تتزايد خطورة من جراء الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي ، بما في ذلك حقوق الانسان والمعاهدات المعددة التي تركيا وقبرص طرفان فيها .

٦ — قامت اليونان كذلك بالرد على نحو مماثل .

٧ — أما تركيا فقد راوغت أو أجلت الاجابة وفي النهاية لم تقدم أي رد مهملة مذكرة الأمين العام الشفوية ومهملة التزاماتها المترتبة بموجب قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ١١٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9743 .

٨ - وعلاوة على ذلك ، قامت تركيا في ١٣ شباط / فبراير ١٩٧٥ ، بواسطة أدواتها - قيادة القبارصة الاتراك - بخطوة جديدة تعسفية وغير شرعية بأن أعلنت من جانب واحد أن ذلك الجزء الذى غزته من اقليم قبرص وما زالت قواتها العسكرية تحتله ، كيانا مستقلا باسم " دولة قبرص الاتحادية التركية " وبذلك خلقت تشويشا وزيادة تدهور في الموقف . والواقع أن مثل هذا العمل التدخلي وغير الشرعي ، تحديا لقرار الجمعية العامة وقرار مجلس الأمن المشار اليهما ، كان بمثابة عمل يستهدف تقسيم قبرص ، في تعد صارخ للمعاهدة المتعلقة بانشاء جمهورية قبرص (١٩٦٠) (ب) ومعاهدة لضمان (١٩٦٠) (ج) والأحكام الأساسية لدستور قبرص . أضف الى ذلك أن مثل هذا الاجراء استهدف المساس بعمل المشكلة ، بخلق أمر واقع في مسائل تخضع بديهيا للمفاوضات .

٩ - وفي اليوم ذاته ، أدان رئيس قبرص الاجراء التركي هذا وأعلن أنه " ليس من الممكن ، في الظروف الراهنة ، اجراء مفاوضات بنّاءة كما ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢١٢ (د-٢٩) ".

١٠ - وفي اليوم التالي ، الموافق ١٤ شباط / فبراير ١٩٧٥ ، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة ، في بيان له ، عن قلقه لتغير الأحداث وأكد ايمانه بأن " التنفيذ الكامل والعاجل لقرارات الأمم المتحدة المختصة هو وحده الذى يستطيع أن يؤدى الى حل لمشكلة قبرص " .

١١ - واجتمع مجلس الأمن بناء على طلب حكومة قبرص في ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٥ ، واتخذ في ١٢ اذار / مارس ١٩٧٥ القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) الذى أعرب فيه عن الأسف للقرار المتخذ من جانب واحد في ١٣ شباط / فبراير ١٩٧٥ ، ودعا الى ايقاف التدخل في سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها ، ودعا الى التنفيذ العاجل والفعال لقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) المؤيد بقرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) . وطلب الى الأمين العام ذلك أن يقوم من جديد ببذل المساعي الحميدة لعله يتيسر استئناف المفاوضات تحت رعايته الشخصية ، ويبلغ مجلس الأمن بصورة مستمرة بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ القرارين ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) ويوافيه بتقرير قبل ١٥ حزيران / يونيه ١٩٧٥ .

١٢ - وعملا بذلك الجزء من القرار ٣٦٧ (١٩٧٥) ، جرت مفاوضات بين الطائفتين في أربع جولات من المحادثات . ففي الاجتماع الأول ، المعقود في فيينا في الفترة من ٢٨ نيسان / ابريل الى ٣ ايار / مايو ١٩٧٥ ، قدم الممثل القبرصي - اليوناني مقترحات ملموسة وشاملة لحل المشكلة كانت ، باعتراف الجميع ، معتدلة ومالة الى المصالحة . الا أن الجانب التركي ، خلافا لجميع التوقعات ، لم يقدم أية مقترحات وكأنه نسي التزامات تركيا ازاء تنفيذ القرار الآنف الذكر والتصرف بوعي من الشعور بالمسؤولية في المحادثات .

(ب) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٣٨٢ ، العدد ٥٤٧٦ .

(ج) المرجع نفسه ، العدد ٥٤٧٥ .

١٣ - ومع ذلك عقد اجتماع ثان وثالث في حزيران / يونيه وتموز / يوليه كانا عديمي الجدوى كذلك من حيث تقديم المقترحات الموضوعية من قبل الجانب التركي على الرغم مما أعطاه من التأكيدات أنه سيقدم مثل هذه المقترحات .

١٤ - وفي نهاية الجولة الثالثة ، لم يتم الاتفاق على عقد جولة رابعة في نيويورك في ٨ و ٩ أيلول / سبتمبر الا بعد أن تعهد الجانب التركي تعهدا جازما بتقديم مقترحات في موعد أقصاه نهاية آب/ أغسطس وذلك لتمهيد السبيل للمحادثات . الا أنهم تخلفوا عن تقديم اى مقترحات ، من التي كانوا قد تعهدوا بتقديمها ، وحضروا الى نيويورك في ٨ أيلول / سبتمبر صفر اليدين مرة أخرى .

١٥ - لذلك أصبح من الواضح بما فيه الكفاية أنه ليس لدى الجانب التركي أية نية للتفاوض جديا بهدف ايجاد حل . فقد استخدم الاتراك المحادثات بغية كسب الوقت لمواصلة مسلكهم الاعتباطي القائم على فرض الأمور الواقعة ، عن طريق استخدام القوة ، حتى يعززوا قبضة تركيا العسكرية غير المشروعة على أراضي جمهورية قبرص .

ومن بين الأمور الواقعة ما يلي :

(١) القيام ، بطريقة منتظمة ، بطرد السكان المحليين من منازلهم في المنطقة التي تعرضت للغزو والاحتلال بحيث وصل عدد السكان المطرودين الى ٢٠٠٠٠٠ ؛

(٢) استيراد سكان من تركيا القارية ومن جنوب قبرص من أجل استعمار المنطقة واغتصاب منازل وممتلكات السكان المطرودين ؛

(٣) الانفراد باعلان تلك المنطقة دولة منفصلة مزعومة تسمى " الدولة التركية المتحدة "، وما تلى ذلك من اجراءات اعتباطية هي :

(أ) اقامة ما يسمى " بجمعية تأسيسية " ؛

(ب) ووضع " دستور " ؛

(ج) واجراء ما يسمى " باستفتاء " من أجل اقرار ذلك الدستور .

١٦ - ان جميع هذه الاجراءات الاعتباطية اتخذت بصورة انفرادية ، بسبب موقف القوة المهيمن الذى تتمتع به تركيا عن طريق مواصلة احتلالها العسكرى للمنطقة التي تعرضت للغزو انتهاكا للقرارات المذكورة آنفا . وقد استخدمت المحادثات ، كما أظهرنا بوضوح ، كغطاء لمتابعة السعي وراء أغراض غريبة عن التسوية العادلة والسلمية ومضادة لها .

١٧ - ومما يذكر أن قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) يشير ، في معرض ثنائه في الفقرة الرابعة على الاتصالات والمفاوضات الجارية بين ممثلي الطائفتين ، الى اجراء مفاوضات بغية الوصول في " عربة " الى تسوية سياسية تكون مقبولة لدى الطرفين بصورة متبادلة وقائمة على حقوقهما الأساسية والمشروعة .

١٨ - وواضح أن مثل هذه المفاوضات تخضع لتنفيذ الفقرات ١ و ٢ و ٥ ، التي نسب اليها طابع "الالحاح" في القرار . فهي تدعو الى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها (الفقرة ١) ؛ والى السحب "السريع" لجميع القوات المسلحة الأجنبية من الجمهورية ، ووقف كل تدخل اجنبي في شؤونها (الفقرة ٢) ؛ وتطلب الى الاطراف المعنيين أن يتخذوا "تدابير عاجلة" بغية عودة جميع اللاجئين الى ديارهم بأمان (الفقرة ٥) .

١٩ - وبديهي أنه ، تحت ضغط احتلال تركيا العسكري للمنطقة التي تعرضت للغزو ، المقترن بالبدء في تثبيت الأمور الواقعة ، لا يمكن للمفاوضات أن تجرى "بحرية" كما طلبت ذلك الجمعية العامة في القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) .

٢٠ - غير أن حكومة قبرص وافقت ، حرصا على عدم رفض تحقيق بداية مبكرة للاتصالات والمفاوضات نحو ايجاد تسوية ، على المضي في مثل هذه المحادثات على افتراض أنه سيكون هناك تقدم موازٍ في تنفيذ تركيا للالتزامات المفروضة عليها بموجب القرارات الآنفة الذكر . ولكن أمل حكومة قبرص ، كما بيّنا بوضوح أعلاه ، في أن يظهر الجانب الآخر في نهاية المطاف عنصرا ما من الثقة والنية الحسنة قد خاب تماما . اذ ظهر أن ذلك الأمل هو خارج حدود المتوقع من تركيا .

٢١ - وفي ظل هذه الظروف ، لا يوجد قطعا أي نهج بديل يتيح لايجاد تسوية سوى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أيده قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) . لذلك فانه من مسؤولية الجمعية العامة أن تتخذ الخطوات المناسبة لتحقيق هذه الغاية ، وان تدعم بقوة الاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن من أجل التنفيذ الفعال للقرارات المذكورة آنفا وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة بالموضوع من الميثاق .

التذييل الأول

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥
موجهة من الأمين العام الى الممثل الدائم لقبرص لدى
الأمم المتحدة

يهدي الأمين العام للأمم المتحدة تحيته للممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة ويشرّفه أن يشير الى قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. ففي ذلك القرار، أيد مجلس الأمن قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩) وحث الاطراف المعنية على تنفيذه في أسرع وقت ممكن. كذلك طلب مجلس الأمن الى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ قراره.

وسيكون الأمين العام شديد الامتنان لو تلقى من حكومة قبرص في وقت مبكر جميع المعلومات المتصلة بموضوع الخطوات التي اتخذت أو تلك التي يجرى التفكير باتخاذها بشأن قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د — ٢٩)، وذلك كي يكون في موقف يمكنه من الوفاء بطلب مجلس الأمن المذكور أعلاه.

التذييل الثانـــي

رسالة مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٧٥ موجهة من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة الى الأمين العـــــام

يهدى الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحـــدة ويشرفه ، ردا على مذكرة الأمين العام الشفوية المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ الـــتي طلب فيها معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، أن يسترعي انتباهه الى ما يلي :

لقد استجابت حكومة قبرص بنية حسنة للقرار المذكور أعلاه ولقراري مجلس الأمـــــن ٣٦٤ (١٩٧٤) و ٣٦٥ (١٩٧٤) المؤرخين في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ ونفذت تنفيذا كامـــلا مسؤولياتها بموجـــب تلك القرارات ، كما يتضح أدناه .

ففيما يتعلق بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، لا يزال استقـــــلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية تتعرض لانتهاك فاضح من جراء استمرار الاحتـــــلال العسكري الاجنبي لاربعين في المائة من أراضيها .

ولعله مما يجدر بالذكر أن قبرص ، وهي دولة صغيرة عزلاء ، وعضو في الأمم المتحـــــدة ، كانت فريسة عدوان شرس وغزو بربري من جانب تركيا ، التي هي دولة عضو آخـــر في الأمم المتحدة . ولا تزال قبرص تتعرض للاختناق المتزايد من جراء رزحهـــا تحت الاحتلال الاجنبي الجائر لجـــزء من أراضيها . ان قبرص اذ ترى ٨٠ في المائة من السكان القبارصة اليونانيين المحليين فـــــي المنطقة المحتلة قد طردوا منها بالقوة ليصبحوا لاجئين يائسين ، واذ تشهد تفكيك أوصال اقليمها ، وشل اقتصادها ، انما تتطلع بشغف الى اقامة العدل ، وتنتظر بتوق العون يأتيهـــا من المجتمـــع الدولي في الأمم المتحدة عن طريق تنفيذ القرار المشار اليه بشأن قـــبرص .

على أن ثلاثة أشهر تقريبا قد مضت منذ اعتماد القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) من قبل الجمعية العامة دون أن تصدر أية بادرة على اتخاذ خطوات نحو تنفيذه من قبل تركيا ، الطرف الـــــذي يتحمل المسؤولية الكاملة والخطيرة للوضع الراهن في قبرص ، مما يشكل انتهاكا لقرار الجمعيـــــة العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، وهو القرار الذي وافقت عليه تركيا نفسها وصوتت له في الأمـــــم المتحدة .

وتجدر الاشارة أيضا الى أن هذا القرار ، بعد أن أيده مجلس الأمن بالاجماع ، أصبحت له قوة قرار مجلس الأمن ، مما يجعل تنفيذه الزاميا على الاطراف المعنية .

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من القرار ، فان رفض تركيا أو امتناعها حتى الآن عن تنفيذ تلـــك الفقرة والمضي الى السحب " السريع " لقواتها المسلحة ووجودها العسكري وعسكرييها من قـــبرص ،

ووقف تدخلها في شؤون الجزيرة ، وفقا للفقرة المذكورة ، يشكل عدوانا مستمرا ومتجددا ، وهو انتهاك آخر ليس فحسب للقرار المذكور ولميثاق الأمم المتحدة ، بل وكذلك للعرف الدولي وللقانون الدولي التقليدي ، وبصورة أكثر تحديدا ، لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ (التي أسيء استخدامها بصورة فاضحة بعد وان تركيا المقنّع بقناع الضامن لاستقلال قبرص وسلامة كيانها) .

وبالنسبة الى الفقرتين ٣ و ٤ المتعلقتين بالمعادثات المحلية في قبرص ، والداعيتين الى مواصلة الاتصالات والمفاوضات " بغية الوصول في عجلة الى تسوية سياسية تكون مقبوله لدى الطرفين" بذلت حكومتي كل ما في وسعها لتشجيع هذه المعادثات ودعم تقدمها بروح ايجابية بغية التوصل بعجلة الى اتفاق بشأن اعادة الاحوال الى طبيعتها وبشأن ايجاد تسوية سياسية قابلة للتطبيق .

غير أنه مما يدعو للأسف أن الجانب التركي لجأ الى سياسات وتكتيكات معيقة بدأها بوضع شروط مسبقة للمعادثات لا علاقة لها بالموضوع وأتبعها بمواقف متصلبة بصورة متزايدة ومتعنتة بصورة غير منطقية ازاء جميع القضايا . ويعود السبب في ذلك الى حد كبير ، ان لم يكن كليا ، الى تدخل الحكومة التركية الاعتباطي في المعادثات ، باملاء رأيها عن طريق اصدار تصريحات الغرض منها الحكم مسبقا على تسوية المشكلة .

ومن الأمثلة الصارخة على ما تتركه مثل هذه التدخلات من جانب تركيا من آثار سلبية ، الاتفاق الأخير الذى توصل اليه الجانبان في المعادثات لاعادة فتح المطار على أساس خطة وضعها مسؤولون في الأمم المتحدة ومن الولايات المتحدة ، وهو الاتفاق الذى أحبطه تدخل وزير خارجية تركيا الذى لم يكن له مبرر .

وهكذا ، يجرى تجريد المعادثات من محتواها ، ومن المتطلب الجوهرى لمفاوضات تجرى بحرية وبدون شروط . وأسوأ من ذلك ، أن الحكومة التركية تحاول بشروط اعتباطية وبالقوة خلق أمور واقعة ، على نحو يخل بتقدم المعادثات بل هو يدمر معناها وغرضها .

وقد حصلت تركيا ، لهذه الغاية ، على اذن من الحكومة البريطانية بنقل ١٠٠٠ لاجئ قبرصي تركي من القواعد البريطانية الى شمال قبرص ، عن طريق تركيا ، ليحتلوا منازل وأراضي القبارصة اليونانيين الذين طردوا من تلك المنطقة بالقوة ، وذلك انتهاكا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعو الى عودة اللاجئين الى منازلهم بأمان . وهذا الاجراء أيضا هو " انتهاك خطير " للمادة ١٤٩ (أ) من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ . وهو يناقض الاعلان العالمي لحقوق الانسان وللعهود ذات الصلة بالموضوع .

ويسمي وزير خارجية تركيا هذه التصرفات غير القانونية " واقعا جديدا " ، متجاهلا تماما ما تنطوى عليه من اجرام واجحاف ، وما لها من عواقب أوسع نطاقا . لقد كانت هذه الوقائع موضوع احتجاجين قدمتهما حكومتي الى سعادتكم ، بتاريخ ٢١ و ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ (S/11603 و S/11611) وأرجو أن تسمحوا لي بأن أحيلكم اليهما فيما يتعلق بالتفاصيل المتصلة بالموضوع والتي تظهر مسلك تركيا حيال المعادثات .

(أ) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ رقم ٩٧٣ .

وفي ظل هذه الظروف ، واذا أخذنا في الاعتبار ما نجم عنها من عدم قدرة ممثل القبارصة الاتراك على التصرف بأى صفة أخرى غير صفة الناطق بلسان أنقرة والعسكريين الاتراك ، لا غرابة في أنه لم يتم احراز أى تقدم في المعادثات نحو اعادة الأحوال الى طبيعتها ، وانه لم تجر معالجة اية ناحية واعدة من نواحي الحل السياسي للمشكلة . وفي هذا الصدد ، يرجى أن يتسنى توفير مناخ أكثر عربة لتوفيق الجهود ولاجراء مفاوضات أكثر جدية .

على انه جنبا الى جنب مع مثل هذه الجهود الهامة اللازمة لاحراز تقدم في المفاوضات نحو ايجاد حل للمشكلة ، وهي مفاوضات سوف تستغرق وقتا طويلا على أية حال ، هناك ضرورة عاجلة ملحة لوضع حد للعدوان بسحب قوات الغزو وعودة اللاجئين الى منازلهم .

وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من القرار بصورة خاصة ، التي تدعو الأطراف المعنيين الى أن يتخذوا تدابير عاجلة لعودة اللاجئين ، أوضحت حكومتي توضيحا كافيا ، أن القبارصة الاتراك أحرار في العودة الى منازلهم ، وقدمت لهم كل الأمان في مثل هذه العودة ، مع ضمان اضافي نابع من وجود قوة الأمم المتحدة التي تتمتع بحرية حركة كاملة في أراضي الجمهورية الواقعة تحت سيطرة الحكومة (تقابل ذلك القيود المفروضة على مثل هذه الحركة في المنطقة التي يسيطر عليها الأتراك) .

ولكن الزعامة القبرصية التركية ، مدفوعة بدوافع سياسية ، وبوحي من أنقره ، تمنع القبارصة الأتراك من العودة الى منازلهم تحت التهديد باتخاذ تدابير عقابية ضد اولئك الذين يعصون ذلك الأمر . والغرض السياسي من وراء ذلك هو اجبارهم على التخلي عن منازلهم في الجنوب ونقلهم الى الشمال حيث يجرى توطينهم بصورة غير قانونية في الممتلكات المغتصبة لسكان تلك المنطقة من القبارصة اليونانيين الذين طردوا منها بالقوة .

وانها لحقيقة معروفة جيدا أن العديد من اللاجئين القبارصة الأتراك الموجودين في القواعد البريطانية أرادوا العودة الى منازلهم في الجنوب ، ولكنهم منعوا من ذلك بالقوة ، وهو أمر أثبته شهود معايدون (انظر S/11610 المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥) .

غير أن ضخامة مشكلة اللاجئين تكمن في حالة القبارصة اليونانيين وعددهم ٢٠٠ ٠٠٠ ، الذين طردوا وشردوا بالقوة من منازلهم وأراضيهم على أيدى جيش الغزو ، وفيما نجم عن ذلك من اختلال خطير في اقتصاد البلاد . ان الحكومة التركية لا تمتنع فحسب عن اعتماد " تدابير عاجلة " لعودة الأشخاص النازحين الى منازلهم ، كما ينص على ذلك القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) ، بل انها لا تسمح حتى بعودتهم ، هذا الى جانب لجوئها ، بواسطة قواتها المسلحة الموجودة في الجزيرة ، الى سياسات قائمة على تخويف المتبقين في الجزء المحتل من قبرص من القبارصة اليونانيين وتهديدهم باستخدام العنف ضدهم وباساءة معاملتهم ، وذلك بغرض اجبارهم على ترك المنطقة . وهكذا تتصاعد هذه التوتر ويتزايد الوضع العام في الجزيرة تفاقما .

../..

ومما يؤسف له أشد الأسف أن مناخا من الاجرام يسيطر على تصرفات القوات العسكرية التركية في قبرص ، وهو مناخ له مظاهر متزايدة .

ان الهدف المشؤوم الكامن وراء تلك التصرفات هو تدمير سلامة كيان قبرص ، مما ينطوي على تهديد مباشر لوجود قبرص ذاته كدولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة .

ومما لا شك فيه أن الفشل حتى الآن في تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن في حالة دولة صغيرة ، تعتمد على الأمم المتحدة فيما يتعلق بأمنها ووجودها ، ستكون له مضاعفات خطيرة بالنسبة الى الوضع المحفوف بالخطر في الشرق الأوسط وفي العالم .

ان الممثل الدائم لجمهورية قبرص لدى الأمم المتحدة يود أن يعرب عن تقدير حكومته العميق لما يبديه الأمين العام من اهتمام وقلق دائبين حول مشكلة قبرص ، وبخاصة للتدابير البناءة التي بادر الى اتخاذها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) ، ويعرب عن أمله في أن تسفر تلك التدابير عن النتائج المرجوة .

- - - - -